مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 01 / مارس 2022 / ص ص 566 - 575
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

التمكين السياسي للمرأة كأداة لمكافحة الفساد

Women's political empowerment as a tool to combat corruption

أمال شافعي [1] ، أم السعد شافعي [2]
1 جامعة باتنة 1 (الجزائر) ، ammmmel@yahoo.fr
2 جامعة باتنة 1 (الجزائر) ، souadch@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 تاريخ القبول: 2022/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:
تأتي المساواة بين الجنسين على رأس الاهتمامات الدولية، باعتبارها معطى اساسي للوصول الى حقوق المرأة والقضاء على جميع اشكالا التميز ضدها. وتعتبر زيادة مستوى المشاركة السياسية للمرأة أحد مظاهر تحقيق المساواة بين الجنسبن . وضمن هذا سياق تم الإشارة والتأكيد على فرضية أن المرأة يمكن أن تكون قوة سياسية فعالة لمكافة الفساد باعتباره ظاهرة عالمية؛ فهن أقل انخراطا في الفساد من الرجال، وعليه فإن التمكين السياسي للمرأة وزيادة معدلات مشاركتها في الحياة السياسية سيقلل من مستويات الفساد في المجتمع. "فرضية الجنس الأكثر عدالة"، وهي الفرضية التي تبناها البنك الدولي، الذي حدد المساواة بين الجنسين كأداة مهمة لكبح نشوء الفساد سنة 2001 ومذ ذاك قامت مناقشات جادة حول العلاقة بين الفساد والجنس. في هذه الورقة البحثية تم اختبار هذه الفرضية وأسسها ثم مدى تطبيقها والنتائج التي حققتها تحت عنوان: التمكين السياسي للمرأة كأداة لمكافحة الفساد.
كلمات مفتاحية: النوع الإجتماعي، المرأة، المساواة، التمكين السياسي، الفساد.

ABSTRACT:
Gender equality, women's political participation is at the top of international attention. Within this context, the hypothesis that women are an effective political force against corruption was indicated and emphasized as a global phenomenon because they are less involved in it, and therefore the political empowerment of women by increasing their participation in political life will reduce levels of corruption in society. This is the "fairer sex hypothesis" that it adopted by The World Bank, which identified gender equality as an important tool to curb the emergence of corruption in 2001. this paper tested this hypothesis, its foundations, and the extent of its application and results achieved.
Keywords: Gender, women, equality, political empowerment, corruption.

1- مقدمة:

لطالما كانت ولا تزال مسألة المساواة بين المرأة والرجل على رأس اهتمامات الباحثين في مجال حقوق الانسان والهيئات والبرامج الدولية المختلفة وعلى رأسها الأمم المتحدة، كما تعد مسألة المساواة مسألة جوهرية عند الباحثات النسويات اللواتي عملن على كافة المستويات، بداية لجعلها مسألة حقوقية عالمية ثم لخلق مختلف الآليات والأدوات لتحقيقها واقعيا كما وكيفا؛ أي بداية من الإعتراف وحتى التمكين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والسياسية.

وإدراكا من الباحثات النسويات أن التمكين السياسي لبنة أساسية للوصول إلى باقي المجالات لأنه يرتبط بالسلطة ومراكز صنع القرار، ركزت عملها على جعله مؤشرا أساسيا في جميع البيانات المتعلقة بالتنمية فكان هدفا من اهداف الألفية لسنة

- المؤلف المرسل: أمال شافعي

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1948
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1948
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

2000 ثم هدفا من بين سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة مسطرا لسنة 2030، كما انه حاليا جزء من مؤشر قياس النوع الإجتماعي في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف والوصول الى التمكين السياسي الكامل للمرأة بالمساواة والتماثل مع الرجل، وباعتبار البحث النسوي يعتمد على المنهج السردي وتتبع مختلف تجارب المرأة لتحديد مواطن عدم المساواة التي تعاني منها المرأة من جهة، ولابراز خبراتها وقدراتها- المكافئة والمساوية للرجل وربما المتميزة - من جهة أخرى في حل مختلف المشاكل المحلية والعالمية ومن بينها مسألة الفساد، عملت الباحثات النسويات على إبراز الدور الإيجابي للمرأة في التعامل مع الفساد من خلال فرضية المرأة جنس أكثر عدالة.

ولذلك فهذه الورقة البحثية تتتبع باستعمال المنهج التحليلي، مختلف وثائق الأمم المتحدة والأبحاث النسوية المتعلقة بمسألة مساواة المرأة وخاصة تمكينها السياسي كمنطلق أساسي لتحقيق هذه المساواة كما تختبر حقيقة العلاقة بين التمكين السياسي للمرأة والفساد كظاهرة عالمية وذلك للإجابة على الإشكالية التالية: هل يمكن للتمكين السياسي للمرأة كمدخل للمساواة بالرجل أن يكون أداة للحد من الفساد؟. من خلال ثلاث عناصر: مسألة المساواة، التمكين السياسي للمرأة ، المرأة والفساد.

2- مسألة المساواة

على تنوع عمل النسوية، فإن مسألة المساواة وعدم التمييز كانت على رأسها كنقطة مفصلية للتأثير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والوضعية القانونية للمرأة (Kymlika، 1999، صفحة 256)، وشخصت الباحثات النسويات تقسيم المجالات إلى عام وخاص باعتباره السبب الرئيسي لعدم المساواة بين المرأة والرجل؛ فالمرأة تنتمي إلى المجال الخاص الأسرة وهي خاضعة لسلطة الرجل وحمايته، أما النشاطات الاقتصادية والسياسية (مجال السلطة والقوة) فهي مجال عام تمارس خارج الأسرة؛ وتخص الرجل ولاعلاقة للمرأة بها. وعليه فإن تحقيق المساواة يتطلب هدم هذا الفكر، وإنشاء مفاهيم جديدة تسمح لها بتحقيق المساواة وإنهاء التمييز.

وتؤكد الباحثات النسويات أن حقيقة تعريف نشاط المرأة كخاص وعدم مرئيته هو نمط عالمي،سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والنتيجة أن تهميش المرأة على المستوى الداخلي انتقل إلى المستوى الدولي (Charlesworth, Chinkin, & Wright, 2009, p. 662) ومنه عدم مسؤولية الدولة عن الانتهاكات التي تتعرض لها. الوضع الذي جعل النشاط النسوي يركز على المطالبة بالمساواة القانونية للمرأة، من خلال الاعتراف لها بحقوق إنسانية مساوية لحقوق الرجل على الأقل في المرحلة الأولى، ثم تم الإنتقال إلى فكرة أن ما تحتاجه المرأة يتجاوز المماثلة مع الرجل في الحقوق، ويتجاوز المساواة الشكلية. فالمطلوب هو الإقرار بالمساواة الإنسانية للمرأة مع وجود حقوق خاصة بها، خاصة ما يتعلق منها بالصحة والحقوق الإنجابية.

وعليه فالمطلوب هو توفير الفرص المتكافئة للمرأة ومنها الخيارات الكافية أي الإنصاف، والأكثر من ذلك إعطاء الفعالية لحقوق المرأة كحقوق إنسان، عن طريق تمكينها منها فعلا أي التنمية اللإنسانية . وهذا هو الاتجاه الناشط اليوم في التحركات النسوية. فإنهاء التمييز ضد المرأة يتطلب إعادة بناء السلطة وعلاقات النوع الاجتماعي. في كل من المجالين العام والخاص (Wibben, 2011, p. 24).

2-1- النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأة

النوع الإجتماعي(Gender) مفهوم جوهري ومؤسس في الفكر النسوي بداية ثم الأمم المتحدة لاحقا يتم وهو: الدور الاجتماعي والمكانة والقيمة المعنوية التي يحملها الفرد في مجتمع ما، والمرتبطة بكونه ذكرا أو أنثى. و عرفته Joen Scott بأنه العنصر المؤسس للعلاقات الاجتماعية، القائمة على الاختلاف المدرك بين الجنسين، وهو الطريقة المبدئية لتعريف علاقات السلطة. أما

Judith Lorber فعرفت النوع الإجتماعي باعتباره المؤسسة الاجتماعية التي تضع أنماط السلوك المتوقعة للأفراد وتحدد التفاعلات المجتمعية اليومية من خلال مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية الحاكمة لهذه السلوكيات والمعززة بآليات المكافأة والعقاب، تماما كأي مؤسسة اجتماعية أخرى في المجتمع كالثقافة مثلا، فالنوع الاجتماعي إلى جانب كونه مؤسسة قائمة بذاتها فهو متأصل بجميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والأسرة والسياسة والثقافة والدين (كامل السيد و منصور، 2010، صفحة 33).

وعليه فالنوع الاجتماعي مثل الجنس، العرق، الطبقة الاجتماعية، الثقافة...، يحدد فرص حياة المرء، شكل مشاركته في المجتمع والاقتصاد والسياسة، وهو غير ثابت يختلف من مجتمع الى آخر تبعا لتقاطعه مع باق العناصر، غير أنه يوجد تشابه في جميع المجتمعات تقريبا فيما يتعلق بتحديد أدوار النوع الاجتماعي؛ دور الرعاية والعناية للمرأة والدور القيادي التنظيمي للرجل، وجميعها ترسخ عدم المساواة وان كان بدرجات مختلفة. ومن خلال مفهوم النوع الاجتماعي تم التأكيد أن الوضعيات المختلفة لعدم مساواة المرأة لا تخرج عن مسمى العنف بصنفيه: مباشر (مادي) وغير مباشر (هيكلي). العنف المباشر (المادي): يعرف بأنه كل هجوم مادي(فيزيائي) يهدف إلى إحداث ضرر (أذى)، ألم أو معاناة، أما العنف غير المباشر (الهيكلي)فانه لا يتضمن هجوما فيزيائيا مباشرا وإنما هو العمليات غير المباشرة لعدم العدالة وعلاقات الاضطهاد.

فالعنف غير المباشر هو جزء لا يتجزأ من الهياكل الاجتماعية تقيمه مؤسسات مستقرة وخبرات منتظمة، ولذلك فإن آثاره أسوء من العنف المباشر على الرغم من كون ضرره أبطأ فهو أكثر انتشارا وأكثر صعوبة للمعالجة لعدم وضوحه ومن صوره؛ غياب الحرية الشخصية والسياسية للإختيار، غياب سلطة اتخاذ القرار داخل النظم السياسية والاقتصادية،عدم القدرة على المشاركة في الانتخابات والحياة العامة.

2-2- المساواة على مستوى الأمم المتحدة

ان للمنظور النسوي أثر واضح على مستوى الأمم المتحدة التنظيم الدولي الأهم والأكثر تاثيرا، فقد أكدت الأمم المتحدة على المساواة وعدم التميز كمبدآن مؤسسان فيها في ميثاق إنشائها بإصرار لجنة منظمات المرأة فتم النص على المساواة بين الجنسين في المواد 08 و 55/ج من الميثاق، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 حين أعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بما في ذلك التمييز بسبب الجنس (Chinkin و Boyle، 2007، صفحة 120).

وفي ذات السياق جاء العهدين الدوليين لحقوق الإنسان سنة 1966، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 02 من العهدين،وقد أكدت نصوص العهد مبدأ عدم التميز بين المرأة والرجل، التساوي في الحقوق المدنية والسياسية باعتبارها مبادئ مرتبطة بمفهومي الحرية والعدالة أساس السلم والأمن الدوليين (فنجان علك، 2009، صفحة 84).

وبالنسبة للنصوص الخاصة نجد مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة سميت بـ"الاتفاقات التصحيحية" ناقشت مجموعة من المسائل الخاصة التي تعاني فيها المرأة من التهميش، تشمل اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952التي دخلت حيز النفاذ 1954التي نصت على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الانتخابية، والأهلية للعضوية الانتخابية، وكذلك الوصول إلى المناصب السياسية والوظائف العامة من دون أي تمييز، اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة 1957، واتفاقية سنة 1962 حول الموافقة على الزواج، السن الأدنى للزواج وتسجيله. إلى جانب إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لسنة 1967، وأعمال عقد الأمم المتحدة للمرأة 75-95..

على هذه الخلفية تم تبني اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الجمعية العامة سنة 1979 ثان اكبر اتفاقية لحقوق الإنسان والاتفاقية الإطار لحقوق المرأة المدنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بالمساواة.

إن اتفاقية المرأة CEDAW شملت جميع حقوق الإنسان وطالبت الدول باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز في المجالين العام والخاص، عن طريق:

- إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نظامها القانوني وإلغاء جميع
- قوانين التمييز وتبني أخرى مناسبة تمنع التمييز ضد المرأة.
- تنصيب محاكم ومؤسسات عمومية لضمان الحماية الفعالة للمرأة ضد التمييز والرفع من شأنها.
- العمل على القضاء على جميع الممارسات التميزية ضد المرأة من قبل الأشخاص، التنظيمات والمؤسسات.
- اتخاذ إجراءات تعجيلية خاصة تفضيلية للمرأة إعمالا لمبدأ المساواة
- ومراعاة لخصوصية المرأة مثل حماية الأمومة..

إن حيازة الحقوق القانونية لايحقق المساواة للمرأة ولا ينهي وحده التميز ضدها،ولذلك عملت النسوية لإيجاد موضع لها في مجال التنمية وبرامجها وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجعل تمكين المرأة مشكلة عامة وعالمية، حيث أصبحت مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة مفاهيم مفتاحية في تطور النقاشات الدولية حول المرأة(Wieringa, 2006, p. 112) جسدها مؤتمر بكين لسنة 1995 -المؤتمر الرابع للمرأة، الذي انعقد تحت عنوان "العمل من اجل المساواة والتنمية والسلم'. وقد حدد منهاج عمل بكين 12 مجالا للعمل لتغيير وضعية المرأة على رأسهاالمشاركة السياسية للمرأة.

وغير بعيد عن مؤتمر بكين للمرأة وفي نفس السنة 1995 تم إطلاق تقرير التنمية الإنسانية بموضوع النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كجزء من الإعداد للمؤتمر. ويرى التقرير ان أبواب الخيارات الاقتصادية والسياسية لا تزال عسيرة على الانفتاح أمام المرأة، وانه بعدما أخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عاتقها الاتفاق على خطة مستقبلية لإحقاق مساواة النوع الاجتماعي في مؤتمر بكين للمرأة 1995، فان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وضمن هذا الالتزام الدولي سيعمل على تقديم جميع التحاليل والمعلومات الداعمة لهم.

3- التمكين السياسي للمرأة

عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منذ تبنيه لمنظور النوع الاجتماعي في مقاربته للتنمية الإنسانية سنة 1995، على توسيع مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وقام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتقديم مؤشرين لقياس مدى جندرة التنمية الإنسانية: دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعيGender–related Development Index (GDI) ومقياس تمكين النوع (GEM) Gender Empowerment Measur، وقد خضع هذان المؤشران للعديد من التطورات منذ سنة 1995.

ويحدد دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI) تنمية النوع الاجتماعي في ثلاثة أبعاد، مثل دليل التنمية الإنسانية (HDI): الصحة، التعليم والدخل وذات المؤشرات. في حين أن مقياس تمكين المرأة موضوع الورقة البحثية الحالية فإنه يتكون من ثلاث مؤشرات: نسبة تمثيل المرأة في البرلمان (المشاركة السياسية)، نسبة شغل المرأة لوظائف القمة ونصيب المرأة من الدخل؛ لقياس فجوة الدخل (أي المشاركة الاقتصادية) وتعتبر المؤشرات من أهم الأدوات العالمية لقياس " فجوة النوع الاجتماعي" في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، ومن أولى المقاييس التي صنفت الدول تنمويا بحسب تعاملها مع المرأة.

لقد تم الاعتراف بمركزية التمكين السياسي للمرأة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات أي مع انتشار الديمقراطية العالمية، وقبول المبدأ العام القائل بأن المساواة السياسية للمرأة أمر أساسي لجودة ونزاهة الممارسة الديمقراطية والحكم. وتساهم بشكل مباشر في التنمية المستدامة، بل وهي شرط أساسي لها وتشمل استراتيجية التمكين السياسي للمرأة على العناصر التالية:

- تعزيز دور المرأة داخل الأحزاب السياسية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وجود المرأة في الهياكل القيادية الحزبية وزيادة عدد المرشحات للمناصب المحلية والوطنية (من خلال التدريب على القيادة للناشطات في الأحزاب).
- زيادة فرص المرشحات للفوز بالانتخابات في الهيئات التشريعية المحلية و/ أو الوطنية من خلال تدريب المرشحات، ومساعدة المرشحات على مواجهة تحدي تمويل الحملات، ودعم مجموعات المجتمع المدني التي تقوم بتوعية الناخبين التي تركز على النوع الاجتماعي.
- الدعوة إلى اعتماد نظام الحصص بين الجنسين في المؤسسات السياسية من خلال العمل مع مجموعات المجتمع المدني التي تسعى إلى نظام الحصص ، والمشرعين ، وغيرهم من السياسيين الذين قد يدعمون نظام الحصص، وحالما يتم تطبيق نظام الحصص، ودعم التنفيذ القوي وتنقيح الحصص من خلال كل من رصد المجتمع المدني والعمل السياسي.
- زيادة فعالية وقدرة النساء المنتخبات من خلال تدريب النساء المنتخبات حديثاً؛ المساعدة في تشكيل شبكات النساء السياسيات، بما في ذلك التكتلات السياسية النسائية؛ وربط المسؤولات والسياسيات بقادة وناشطات في المجتمع المدني (Carothers, 2016)

كما أنه لايمكن الحديث عن استراتيجية للتمكين السياسي للمرأة في غياب تنمية المجتمع المدني وإصلاح مؤسسات الدولة؛ فعلى مستوى المجتمع المدني هناك العديد من الأنشطة التي تساهم في التمكين السياسي للمرأة:

- انشاء منظمات حقوق المرأة وغيرها من المنظمات الحقوقية يمكن تعزيز حقوق المرأة و زيادة وعي المواطنين، الدعوة للسياسات والتشريعات الجديدة، والتنظيم على مستوى القاعدة.
- زيادة قدرة المرأة في مجال الصحافة، وخاصة في قيادة المنظمات الإعلامية.
- دمج قضايا النوع في برامج التربية المدنية.
- تعزيز دور المرأة في منظمات العمل.

أما على مستوى مؤسسات الدولة: يمتد التمكين السياسي للمرأة بعيدا عن الانتخابات والمؤسسات التشريعية وجانب المجتمع المدني إلى زيادة عدد النساء وقدراتهن ودورهن في مؤسسات الدولة، سواء في ذلك مختلف أجهزة السلطة التنفيذية انطلاقا من الوزارات وحتى مراكز صنع القرار على مستوى الإدارات المختلفة، أو في السلطة القضائية والمؤسسات الأمنية. ومع ذلك، عادة ما توجد مثل هذه الجهود في البرامج التي تركز على بناء القدرات المؤسسية؛ ونادرا ما يتم فصلهم ووصفهم ببرامج التمكين السياسي للمرأة في حد ذاتها. في كثير من الأحيان، فالتمكين السياسي للمراة هو عملية أفقية عبر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية و القطاعات الأمنية(Hughes, Darcy, & Pournik, 2016, p. 21) .

3-1- المساواة السياسية و التمكين السياسي

إن المساواة السياسية للمرأة غالبًا ما تتعلق بالمساواة العددية بين الجنسين والمساواة القانوني أما التمكين السياسي للمرأة يتعلق بالتغييرات في علاقات القوة الفعلية. على الرغم من أن البرامج التي تركز على مكانة المرأة في الأحزاب والمكاتب المنتخبة توصف عادة بأنها برامج التمكين السياسي للمرأة، يمكن القول إنها تركز على المساواة السياسية أكثر من التمكين السياسي في حد ذاته. أي أنها تؤكد على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية العليا في الأحزاب، وفي الحملات الانتخابية كمرشحات، وفي المناصب

المنتخبة. ولكن في الوقت نفسه فإن الجهود المبذولة لتمكين وتفعيل دور المنتخبات، تتجاوز التركيز على المساواة إلى التركيز المباشر على التمكين.

وعليه لا جدار فاصل بين المساواة والتمكين، لأن تحقيق وزيادة المساواة سيؤدي إلى تمكين أكبر باعتبار المساواة تغير في هياكل السلطة الفعلية التي تحدد العلاقات بين الجنسين. لكن مقدار حدوث هذه العلاقة السببية، مرتبط بالتمكين على كافة المستويات الأخري غير المستوى السياسي .

2-3- التمكين السياسي و التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

لاحظ الباحثين ان البرامج التي تستهدف التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة أكبر بكثير من تلك التي تستهدف التمكين السياسي للمرأة؛ فبالنسبة للعاملين في برامج التنمية، فإن التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وظروفها يعد أرضية أكثر أمانًا للملتزمين بقضايا النوع الاجتماعي نظرًا للحساسيات حول السياسية في العديد من البلدان؛ كما أن التقدم الاقتصادي هو المدخل نحو التمكين الأوسع الذي يشمل التمكين السياسي في وقت ما في المستقبل.

في حين يميل العاملون على ارساء الديمقراطية كنموذج الحكم الامثل إلى تبني وجهة نظر عكسية ويعتبرون أن التركيز على التمكين السياسي للمرأة هو مدخل تحقيق التمكين الاقتصادي، أوعلى الأقل جزء لا يتجزأ من العمل لتمكين المرأة، يجب العمل عليه في ذات الوقت مع التمكين الاقتصادي وعدم تأجيله. فوصول المرأة الى الهيئة التشريعية سيمكنها من سن القوانين التي تحقق التمكين الاقتصادي.

3-3- المرأة والفساد

أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2001 إلى أن زيادة حقوق المرأة والمساواة في المشاركة في الحياة العامة يرافقة أعمال تجارية حكومية أنظف وحكم أفضل وعليه فإنه كلما زاد نفوذ المرأة في الحياة العامة انخفض مستوى الفساد؛ وأكد التقرير على أنه بالرغم من عدم ثبوت هذه الفرضية بشكل قطعي إلا أن مجرد طرحها يعطي دعما إضافيا لوضع المرأة في السياسة والقوى العاملة بحيث تصبح قوة فاعلة تعزز حكم القانون والحكم الراشد) البنك الدولي (2001, p. 27 .,

وقد تم استعارة هذه الفرضية من دراسة في قطاع الاعمال شملت 350 شركة من جمهورية جورجيا بينت أن الشركات التي على رأسها المرأة كانت اقل ميلا لدفع رشاوى لموظفي الحكومة من الشركات التي يترأسها الرجل، وان ذلك قد يرجع لامتلاك المرأة معايير اخلاقية اعلى وحرصها على تجنب المجازفة، وهي الدراسة التي قام بها سوامي، لي، وأزفار Swamy, A., Knack, S., Lee, Y., & Azfar, O. 2001 وباستخدام البيانات الدقيقة توصلت إلى أن النساء أقل مشاركة في الرشوة، وأقل تغاضى عن أخذها. كما أظهرت البيانات أن الفساد أقل حدة حيث تشغل النساء حصة أكبر من المقاعد البرلمانية والمناصب العليا في الحكومة، وتشكل حصة أكبر من القوى العاملة(Swamy, Knack, Lee, & Az, 2001, pp. 25-55)

وفي ذات السياق كانت دراسة دولار، فيسمان، وجاتيDollar, D., Fisman, R., & Gatti, R 2001 التي اكدت وجود العديد من الدراسات التي أثبتت أن المرأة تكون أقل استعدادا للتضحية بالمصلحة العامة لتحقيق مكاسب شخصية (مادية) مما يجعلها مناسبة اكثر للعب دور في الحكومة. والأهم من ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة المشاركة المباشرة للمرأة في الحكومة إلى التخفيف من هذه مشاكل الإستبداد والمصاريف الباهضة على خلاف الرجال .

وأخيرًا، فإن وجود النساء في المراتب العليا من الهياكل الهرمية يكون له تأثير إيجابي للغاية على سلوك زملائهن الذكور من خلال تقييد وضبط ورفع سلوكاتهم. والملاحظ ان كل هذه النتائج كانت مبنية على مجموعة من المنطلقات وهي أن الرجال أكثر توجهاً نحو الفردية (الأنانية) من النساء، ومن المرجح أن تبدي النساء سلوكًا "مساعدًامن خلال:التصويت على أساس القضايا

الاجتماعية؛ تسجيل نقاط أعلى في "اختبارات النزاهة"؛ اتخاذ مواقف أقوى بشأن السلوك الأخلاقي؛ والتصرف بسخاء أكبر عند مواجهة قرارات اقتصادية .

وتؤكد الدراسة أن مثل هذه الأفكار كانت منتشرة ومثبة بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية وهو ماجعها تطرح فرضية أن زيادة مشاركة الإناث تؤدي إلى حكومة أكثر صدقًا من خلال دراسة العلاقة بين مشاركة الإناث في الهيئات التشريعية الحكومية ومستوى الفساد في عينة من أكثر من 100 دولة، وتوصلت الى وجود علاقة قوية وسلبية وذات دلالة إحصائية بين نسبة النساء في المجلس التشريعي للبلد ومستوى الفساد طبقا لمؤشر الفساد ICRG،كما اكدت أيضا أن مستوى الفساد يتأثر بالفرص السياسية المتاحة للمرأة ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى زيادة الحريات السياسية والمدني.

وخلصت الدراسة في ختامها إلى ارتباط المعدلات العالية لمشاركة المرأة في الحكومات بمستويات أدنى من الفساد وإن كان السبب الرئيسي لزيادة تواجد المرأة في الحكومة هو تحقيق المساواة والتمكين السياسي للمرأة، فإن هذا الأثر الإيجابي على مستوى الفساد قد يكون سببا في زيادة تمثيل المرأة(Dollar, Fisman, & Gatt, 2001, pp. 423–429.) . على سبيل المثال، بدأ الرئيس ألبرتو فوجيموري والشرطة الوطنية البيروفية سنة 2000 في تجنيد المزيد من النساء لأن المسؤولين اعتبروا أن الضابطات أقل احتمالية لقبول الرشاوى، في كولومبيا تم انتخاب امرأة كرئيسة مؤقتة لمجلس الشيوخ في محاولة "لإعادة النزاهة إلى مجلس الشيوخ" بعد فضيحة فساد تورط فيها رجل سياسية،في أوغندا يتم تعيين النساء في كثير من الأحيان كأمينات للحكومات المحلية على أمل أن يحد من الأخطاء الهائلة، وكثيراً ما يتم تعيينهن لقيادة اللجان المخصصة للتحقيق في الفساد في قوات الشرطة (Barnes & Beaulieu, 2014, pp. 365–391).

لقد أكد البنك الدولي بناءا على هذه المعطيات أن المشاركة الأوسع والشفافة للمرأة في صناعة القرارا على المستوى السياسي يساهم بشكل مباشر وفعال في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ومنه تحقيق الاهداف التنموية الوطنية ككل لأنه يؤدي الى انخفاض مستويات الفساد.

لقد كانت الدراستان المشار إليهما أعلاه الأهم في مطلع القرن العشرين باعتبارهما من اول الدراسات التي ناقشت العلاقة بين المرأة والفساد تحت فرضية الجنس الأكثر عدالة، ولذلك نجد أن الدراسات اللاحقة كلها تقريبا تشير اليهما وتحاول اختبار حدودهما عن طريق ادخال متغيرات جديدة تناقش سبب كون المرأة أقل فسادا من الرجل بعيدا عن فرضية كونها جنسا أكثر عدالة.

من بين هذه الدراسات يمكننا أن نذكر دراسة ل. ايشازي Echazu, L سنة 2010 التي ترى أن تصرف المرأة بأمانة أكثر من الرجل لاعلاقة له بطبيعتها الأخلاقية الإيجابية أكثر من الرجل، ولكن السبب هو عدم قدرتها على تحمل الفساد كونها أقلية، وهذه الفكرة لا تصدق على المرأة فقط فالمسالة ليست مسألة جنس وإنما تنطبق على جميع الأقليات حتى لو كانت حزبا سياسيا وعليه فان ما سيؤدي فعلا للحد من الفساد هو نظام أكثر مساواة حيث يتم تمثيل جميع الفئات والمجموعات ومن بينها المرأة في إطار الشرعية وقاعدة أن السلطة تحد السلطة(Echaz, 2010, pp. 59–74.) .والشرعية هي المؤسس الاول للحد من الفساد، وهي لا تقوم إلا بإشراك جميع المجموعات والفئات في العملية السياسية، لأن التمثيل المناسب لها وخاصة المحرومة منها يجعل مصالحها مسموعة بشكل أفضل ويرفع من مستوى الثقة في الاغلبية .

وعليه فإن المشاركة السياسية للمرأة والتمكين الحقيقي والفعال لهايعد لبنة من لبنات بناء لشرعية في الأنظمة الديمقراطية ،أما كون المرأة أكثر صدقاً وموثوقية فيرجع لكونهن أقلية مما يجعلهن أكثر حذرا ويتجنبن كسر القواعد ومنه فهن أقل فسادا.

وفي دراسة أخرى سنة 2013 لكل من ج. أيساري J. Esarey وج.كيريلو Chirillo, G تم التأكيد أن المبادرات الإيجابية للمساواة بين الجنسين قد تشكل النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة والجدوى السياسية لتنظيف الحكومة، فهذه الدراسة كانت أكثر وضوحا في الإشارة الى الأنظمة الديمقراطية كإطار أكثر فعالية لتنشيط العلاقة بين النوع الاجتماعي والفساد. فالأنظمة الديمقراطية تجعل ممارسات الفساد محفوفة بالمخاطر مما يقلص من قيمة الفوائد المحتملة، كما ان احتمالات الاكتشاف والوصم الأخلاقي تزداد، في حين تكون المخاطر اقل في الدول الاستبدادية حيث تكون الرشوة والمحسوبية غالبًا جزءًا طبيعيًا من ممارسة الأعمال؛ والواقع أن عدم الفساد قد يكون أكثر خطورة من الفساد في هذه الأنظمة فأما أن تكون فاسدا أولا تكون مطلقا.

والمختلف في هذه الدراسة عن السابقة اضافة الى تأكيدها على المساواة والديمقراطية كأسس للحد من الفساد هو انطلاقها من فرضية أن المرأة بطبيعتها أقل استعدادا للمخاطرة وهي أيضا أكثر عرضة للعقاب عند انتهاك المعايير السياسية بسبب التمييز الجنسي الصريح أو الضمني.وبذلك فهي أكثر امتثالا للمعايير السياسية القائمة بشأن الفساد، أي هي أقل فسادا في الديمقرطيات لعدم استعدادها للمخاطرة وهي بنفس الفساد في الانظمة الاستبدادية لذات السبب (Esarey & Chirillo, 2013, pp. 361–389.).

وفي دراسة أكثر حداثة سنة 2017 مشتركة لذات الباحثة تستمر J. Esarey .ج. أيساري مع أ.ليزلي A.Leslie في شرح أسباب ارتباط تمثيل المرأة بمستويات متدنية للفساد بعيدا عن فرضية كونها الجنس الأكثر عدالة وانما لكونها أكثر خوفا من الرجل وأقل استعدادا للمجازفة وأن تدني مستويات الفساد عند المرأة مرتبط بميكانيزمات المساءلة المتوفرة وخاصة مساءلة الناخبين في الأنظمة الديمقراطية طبعا لأن الباحثة حسمت هذه النقطة في الدراسة السابقة، خاصة إذا علمنا ان الناخبين حسب استطلاعات الرأي أكثر تدقيقا ومتابعة للمرأة.إن حرية الصحافة،الأنظمة البرلمانية، قواعد الإنتخابات القائمة على الاشخاص لا الأحزاب وعدم مأسسة الفساد، هي مسائل تجعل مساءلة ومحاسة

الناخبين عامل مؤثر وفعال في كون المرأة أقل فسادا (Esarey & Schwindt-Bayer, ,Women's Representation, Accountability and Corruption in Democracies, 2018, pp. 659–690).

الملاحظ حتى الآن أن جميع الدراسات على اختلافها لم تنقض الفكرة القائلة أن هناك ارتباط بين زيادة تمثيل المرأة وتدني مستويات الفساد، وإنما الاختلاف كان حول أسباب هذا الارتباط ؛هل هو طبيعة المرأة الأخلاقية، هل هو كونها أقلية أو هل هو نتاج كون المرأة أقل استعداد للمجازفة.فالمرأة قد لاتكون جنسا أكثر عدالة لكن تمكينها السياسي واقعيا مرتبط بتدني مستويات الفساد.

هذه النتيجة اعتبرتها ووونغWong.P و أورتين Ortrun .M في دراستهما لسنة 2019، ساذجة لأن العلاقة بين الجنس والفساد مرتبطة بعدالة النظام وإتاحة الفرص وليس بالاختلافات بين الجنسين، وتنطلق الدراسة من من مفهوم النوع الإجتماعي وبناء النظام الأبوي للأدوار وحركية السلطة والقوة فيه أي تقسيم المجالات الى خاص وعام.

تنطلق الدراسة من تعريف الفساد لمنظمة الشفافية الدولية " إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة"، في حين أن العملية السياسية تنقسم إلى جزأين؛ المدخلات أي الوصول إلى السلطة والمخرجات وهي ممارسة السلطة وبالتالي ففي أدبيات مكافحة الفساد، تخضع ممارسة السلطة السياسية للتدقيق في حين يهمل جانب الوصول إلى السلطة، على الرغم من انه يرتبط بمبدأ أساسي في الدولة وهو المساواة السياسية أي المساواة في الوصول الى السلطات السياسية لجميع المجموعات داخل الدولة والمساواة السياسية لاتعني الديمقراطية لان هذه الاخيرة هي توفير الفرص لتحقيق المساواة السياسية وبالتالي فالديمقراطية باعتبارها تقوم على الأغلبية ليست ضمانة لإدراج جميع الفئات ومنها النساء ولكن لها تأثيرا ايجابيا في ذلك.

وبالتالي فإن التمثيل غيرالكاف للمرأة قد يجعل صوتهاغيرمسموع ويعرض المساواة كسبب لشرعية الدولة للخطر واستدراكا تم ادراج نظام الحصص بين الجنسين كضمانة ديمقراطية لزيادة تمثيل المراة في البرلمان ومع ذلك ، لن يكون ذلك مفيدا إلا إذا تم الاهتمام أيضًا بمسألة انضمام النساء فعليًا إلى المجال السياسي، حيث إن هياكل السلطة داخل المجتمع غالبًا ماتتيح فرص وصول المرأة على خلفيات عرقية ودينية واقتصادية وسياسية مختلفة.

باختصار، فإن تجاهل مشكلة الوصول إلى السلطة وإهمال هيكل السلطة في السياسة سيمنع فهم كيفية تموضع الفساد في المجتمع. ومن ثم تنطلق الدراسة من فرضية أن العلاقة بين مشاركة المرأة على قدم المساواة ودرجة مقبولية الفساد ترتبط أساسا بمدى سيطرة النظام الأبوي في المجتمع أي أن الأشخاص الذين يوافقون على ان الرجال هم سياسيون أفضل من النساء هم أكثر عرضة للتغاضي عن الفساد.

ومن خلال دراسة مسحية لخمسة دول افريقية : غانا، نيجيريا، رواندا، زمبابوي، جنوب افريقيا، توصلت الدراسة لنتيجة مثيرة للاهتمام وهي أن الناس في رواندا وجنوب أفريقيا أكثر تغاضيا عن الفساد من الناس في زيمبابوي على الرغم من كونهما على رأس دول العالم من حيث حصص النساء في البرلمان ، ومع ذلك لا يزال لديهما مستويات عالية من الفساد ، مما يتعارض مع فرضية الجنس الأكثر عدالة لأن النساء متساوون مع الرجال في التغاضي عن الفساد كما اكدت النتائج في غانا.

وبعد تاكيد الدراسة على ان قبول الفساد أو رفضه لايتعلق بجنس و انما بهياكل القوة والسلطة الأبوية داخل المجتمع توصلت إلى أن الحد من الفساد يتطلب :

- العمل من القاعدة إلى القمة لتغيير المواقف نحو الفساد بدلا من المراهنة على تمثيل المرأة وتمكينها والتي ثبت أنه صعب في ظل التصورات الاجتماعية السائدة والمتقبلة للفساد .
- تغيير المواقف تجاه مشاركة المرأة في جميع مجالات المجتمع سيساعد أيضًا على تغيير المواقف تجاه الفساد.

فقد يكون ربط مشاركة المرأة وزيادة تمثيلها بتدني مستويات الفساد مضرا
بمسالة التمكين السياسي للمراة ومبدأ المساواة لأن المراة في النهاية ليست اقل
فسادا من الرجل حسب هذه الدراسة .

4- خاتمة:

إن فرضية ان المرأة جنس اكثر عدالة تم تدعيمها في الابحاث النسوية المؤيدة لها بالخصائص الانثوية التي تفرق بين المرأة والرجل تبعا للجنس والدين والعادات والتقاليد والعرق والثقافة وهي البناءات التي تعمل الباحثات النسويات على تفكيكها وإعادة بنائها وفقا لمفهوم النوع الاجتماعي لتحقيق هدف المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة. ومن هذا المنطلق ووفقا لمنظور النسوية الفرضية مرفوضة منهجيا ونظريا وما استعمالها إلا من باب الغاية تبرر الوسيلة وهو ما أكده موقف البنك الدولي لتشجيع التمكين السياسي للمرأة.

إن ما يظهر من خلال الدراسات النسوية الاخيرة لعلاقة التمكين السياسي للمرأة بالحد من الفساد كانت اكثر تمسكا بمفهوم النوع الاجتماعي ونقضت فكرة المرأة جنس اكثر عدالة مؤكدة ان العلاقة بين المرأة والفساد متحركة ومتغيرة بحسب التقاطعات التي ترتبط بها هيكليا ؛العرق والانتماء المذهبي والحزبي والثقافة وهكذا، ولذلك فان التمكين السياسي للمرأة يجب ان يكون مبدئيا ودون ربطه بآثار والنتائج المترتبة عليه في محاولة لتسويقه.فوجود نظام أكثر عدلاً وأكثر تكافؤًا وإتاحة الفرص للجميع أمر أساسي في مكافحة الفساد.

وعليه تبقى مسالة المساواة والتمكين السياسي للمرأة من أعقد المسائل التنموية لارتباطها بالتنوع الثقافي العالمي.أما حل إشكالية الفساد كظاهرة عالمية فيحتاج إلى التأسيس لنظام قائم على الإنصاف وتوفير الفرص والخيارات المتكافئة لجميع المجموعات والفئات للمشاركة الحقيقية والفعالة والمستمرة بما فيها المرأة.

- قائمة المراجع:

البنك الدولي .(2001) .إدماج النوع الإجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي .

فنجان علك ,م .(2009) .مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية .لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية .

كامل السيد ,م & .,منصور ,ر .(2010) .الخلفية الفكرية Dans .ر .المعايطة & ,أخرون ,النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي .(éd. 1) مصر :منظمة المرأة العربية

Barnes, T. D., & Beaulieu, E. E. (2014). Gender Stereotypes and Corruption: How Candidates Affect Perceptions of Election Fraud. Politics & Gender(2014), 10(3), 365–391.

Carothers, T. (2016). Carnegie Endowment for International Peace DEMOCRACY SUPPORT STRATEGIES Leading With Women's Political Empowerment , Carnegie Endowment for International Peace Stable. Récupéré sur https://carnegieendowment.org: https://www.jstor.org/stable/resrep13091 Accessed: 25-04-2020

Charlesworth, H., Chinkin, C., & Wright, S. (2009). Feminist Approaches To International Law. The American Journal Of International Law, 85, 659-688.

Chinkin, C., & Boyle, A. (2007). The Making Of International Law. New York: Oxford University Pres.

Dollar, D., Fisman, R., & Gatt, R. (2001). Are Women Really the "Fairer" Sex? Corruption and Women in Government. , Journal of Economic Behavior & Organization, 46(4), 423–429.

Echaz, L. (2010). Corruption and the Balance of Gender Power. Review of Law & Economics, 6(1), 59–74.

Esarey, J., & Chirillo, G. (2013). "Fairer Sex" or Purity Myth? Corruption, Gender, and Institutional Context. Politics & Gender, 9(4), 361–389.

Esarey, J., & Schwindt-Bayer, L. A. (2018). ,Women's Representation, Accountability and Corruption in Democracies. British Journal of Political Science, 48(3), 659–690.

Hughes, M. M., Darcy, A., & Pournik, M. (2016). Women in Power Project Summary Report, Arlington. Management Systems International, Arlington, VA 22202 USA.

Kymlika, W. (1999). Les Théories De La Justice :Une Introduction. Paris: La Découverte.

Swamy, A., Knack, S., Lee, Y., & Az, O. (2001). Gender and Corruption. Journal of Development Economics, 64(1), 25-55.

Wibben, A. T. (2011). Feminist Security Studies: Narrative Approach. New York: Rutledge.

Wieringa, S. E. (2006). Measuring Women's Empowerment: Developing A Global Tool. Dans T.-D. Truong, S. Wieringa, & A. Chhachhi, En-Gendering Human Security: Feminist Perspectives. New Delhi: : Woman Unlimited.